مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003-2018).

The contribution of small and medium-sized enterprises In operating support in Algeria During the period (2003-2018).

د.انفال نسيب، جامعة بسكرة ،الجزائر anfal.necib@unive-biskra.dz

د.جمعة خير الدين، جامعة بسكرة ،الجزائر djemaa.kheireddine@univ-biskra. dz

تاريخ الاستلام: 2019/02/16 تاريخ القبول: 2019/04/21 تاريخ النشر:2019/06/02

ملخص:

تعتبر الجزائر دولة ذات قدرات صناعية متواضعة، حيث لجأت إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد تأكدها من عدم جدوى الاعتماد على الصناعات الثقيلة فقط، و من هنا جاءت القوانين المتعاقبة لتهيئة البيئة التشريعية اللازمة لإعطاء فرصة لهذه المؤسسات لإبراز دورها في المساهمة في تحقيق التنمية، نظرا لأهميتها في توفير رؤوس الأموال و مناصب الشغل و امتصاص البطالة التي لا تستطيع المؤسسات الكبرى التصدي لها.حيث عالج هذا المقال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في خلق مناصب شغل بعد تناول مراحل تطورها، و دورها في دعم التشغيل في الجزائر، ومن اهم ما تم استخلاصه ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لها دورا اقتصاديا واجتماعيا خاصة مع بداية 2002، ذلك من خلال مساهمتها وبصورة فعالة في انشاء مناصب شغل، حيث عملت السلطات العامة على توسيع دمجها أكثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل في الجزائر.

تصنيف JEL : E_{24}

Abstract:

Algeria is a country with modest industrial capabilities, which used small and medium-sized enterprises after making sure that it was not possible to rely solely on heavy industries. Thus, successive laws have created the necessary legislative environment to give these institutions

the opportunity to highlight their role in development, in providing capital and jobs and absorbing unemployment, which can not to be treated by the big institutions.This article discusses the contribution of Algerian small and medium-sized enterprises to job creation after their development stages and their role in supporting employment in Algeria. It is important to note that Algerian small and medium-sized enterprises play an economic and social role especially in early 2002, and indeed in the creation of jobs, where public authorities have worked to further expand their integration into economic and social life.

Key words: Small and Medium Enterprises, Employment in Algeria.

Jel classification code : $\mathbf{E_{24}}$

المؤلف المرسل: د.انفال نسيب، anfal.necib@unive-biskra.dz

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الدولية.

ومع التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو التنوع الاقتصادي وذلك إدراكا للدور المرتقب للقطاع الخاص بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، فمنذ بداية الثمانينات توالت عدة سياسات إصلاحية انطلاقا من إعادة الهيكلة وصولا إلى خوصصة المؤسسات العمومية، وتوفير مناخ ملائم ومشجع لزيادة الاستثمارات الداخلية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الحكومة بعدة مبادرات بهدف تشجيع الشباب وصغار المستثمرين لإقامة مثل هذه المؤسسات بغية خلق فرص عمل نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة ذلك من خلال إتباع سياسات مالية وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات، وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وكذا وضع مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و في ظل هذا السياق نطرح التساؤل التالي:

– كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر؟

حيث يهدف هذا المقال الى مايلي:

- التعريف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- معرفة اهم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خاصة في ظل الظروف التي يعيشها.

حيث تم معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

-المحور الاول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

-المحور الثاني: دلالات واحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

- المحور الرابع: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الاول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تؤديه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور هام في تحقيق التنمية وإيجاد فرص عمل جديدة، حيث شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ايجابيا في تعدادها من الاستقلال إلى الآن.

اولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وحسب القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، مداخلة

مقدمة للملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011، ص 02)، حيث تم اعتماد معيارين للتعريف وهما عدد العمال والجانب المالي (آيت عيسي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،العدد06،2009،ص274)، وأصبحت تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية كما هو موضح في المواد 7.6.5.4 بأنها: كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة والخدمات) وتتمتع باستقلالية الملكية والإدارة ولها حصة محدودة في السوق ومحلية النشاط، والتي يتراوح عدد العمال فيها بين 10 إلى 500 عامل يتراوح رقم أعمالها السنوي ما بين 20 مليون و02 مليار، وتتراوح حصيلتها السنوية ما بين 10 إلى 500 مليون دج، بالإضافة إلى استخدامها كافة الأساليب الجديدة في الإنتاج والإدارة وتقسيم العمل .

وجاء بموجب إقرار وزارة الصناعة والمناجم وهي الوزارة الحالية الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هو القانون التوجيهي رقم17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 و الذي يحمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات، حيث يهدف إلى " تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة "حيث جاء في المواد 10.9.8.5 الإطار القانوني لتعريفها، ويمكن توضيح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي رقم رقم 01-18 و القانون التوجيهي رقم 17-02 من خلال الجدول رقم (01) والذي يبين التعريف الجديد والمعتمد والموضح حاليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنته بالتعريف المعتمد من خلال القانون 01-18،نلاحظ أن الفرق الجوهري هو زيادة قيمة المبالغ التي تحدد الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وهذا فيما يخص رقم الأعمال والحصيلة السنوية .وهذا راجع بدرجة الأولى لانخفاض قيمة الدينار الجزائري خاصة بعد الانهيار الحاد لقيمة البترول في الأسواق العالمية.

الجدول رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة في الجزائر

	عدد العمال		رقم الاعمال		الحصيلة السنوية	
	القانون رقم 01-18	القانون رقم-02 17	القانون رقم 01-18	القانون رقم-02 17	القانون رقم 01-18	القانون رقم-02 17
مؤسسة مصغرة	من 1الى9		اقل من 20مليون دج		اقل من10مليون دج	
مؤسسة صغيرة جدا		من 1الى 9		اقل من 40مليون دج		اقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من10الى 49	من 10الى 49	اقل من 200مليون دج	اقل من 400مليون دج	اقل من 100مليون دج	اقل من 200مليون دج
مؤسسة متوسطة	من50 الى 250	من 50 الى 250	من 200مليون دج الى 2 مليار دج	من 400مليون الى 4 مليار دج	من 100 مليون دج الى 500مليون دج	من 200 مليون دج الى 1 مليار دج

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على المراجع التالية:

-المواد 7.6.5.4 من القانون التوجيهي رقم 01-18 ،الجريدة الرسمية ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77،الصادرة في :15 ديسمبر 2001.

- المواد 10.9.8.5 من القانون التوجيهي رقم 17-02 ،الجريدة الرسمية ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02،الصادرة في :11 جانفي 2017.

ثانيا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد الاستقلال ورثت الجزائر نسيجا اقتصاديا مهملا مكونا في أساسه من الصناعات الاستخراجية ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة، تتركز في البلدان الكبرى والمناطق العمرانية، حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال قليلا، وكان تأسيسها على أساس التجارة بالدرجة الأولى ثم على أساس الزراعة بالدرجة الثانية، حيث كان أصحاب المؤسسة هم مالكي الأموال، حيث كان تطورها بطيء جدا قبل 1990 في إطار بيئة يسودها عدم الاستقرار الاقتصادي من جهة، وغياب البنية التحتية من جهة أخرى، وعموما فقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاث مراحل أساسية.

المرحلة الأولى(1962-1982) :قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملك للمستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة

المضافة، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية (غبولي احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **تخصص تحليل واستشراف اقتصادي**، جامعة منتوري، قسنطينة،2011/2010، ص 39)، وباعتماد الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأهمية الكبرى للمؤسسات الكبيرة والتي استحوذت على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل: صناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتر وكيماوية وصناعة الطاقة والمحروقات وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص، وفي هذا الإطار همش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد الخاصة منها الاستهلاكية، وانحصر دورها على تلبية احتياجات المؤسسات الكبيرة (برني ميلود، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكويت SGB بسكرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص13)أي أنها لم تكن مستقلة بل كانت مجرد قطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية العامة حيث عرفت بالمؤسسات الصناعية التابعة (غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص84) ، كما كان القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة يمثلون المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية.

و تأسست خلال هذه الفترة في المتوسط 600 وحدة خلال سنة واحدة، حيث عرفت مجموعة من القيود أهمها:(ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم "أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 18/17 افريل2006،ص138)

- قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتعدى 30 مليون دج في حالة إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم و10 ملايين دج في حالة إنشاء مؤسسات فردية أو ذات اسم جماعي.
- صعوبة تمويل المشاريع المعتمدة بحيث لا يتعدى تمويل البنك 30% من المبلغ المستثمر.

و بالرغم من صدور قانون الاستثمار لسنة 1966 والذي يهدف إلى تحديد قانون الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية إلا أن اللجنة الوطنية للاستثمارات كانت تفرض شروط تعجيزية على المستثمرين الراغبين في الحصول على رخص الاستثمار، ومنه فقدان المصداقية في المشاريع الخاصة، مما أدى إلى أنشطتها عام 1981(غنية العيد سيخي، مرجع سابق،ص84.).

1- المرحلة الثانية (1982-1990): خلال هذه الفترة تم إعادة النظر في الإطار القانوني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل عولمة الاقتصاد والانخراط في اقتصاد السوق حيث أصبح ينظر إليها كتوجه جديد وبديل للصناعات التي كانت قائمة وذلك مرورا بالمراحل التالية:

❖ المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني اكد على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ خلق إطار قانوني جديد رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص.(غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007،ص23.)

❖ إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص سنة 1983.

إلا إن القطاع الخاص خلال سنة 1982 و1983 كان له دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إلا انه لم يشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية(برني ميلود، مرجع سابق،ص13) .

❖ انخفاض مداخيل الدولة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة 1986 (الازمة النفطية) مما اثر على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام والتي كانت تمول من خزينة الدولة، وقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات كفاءات الإنتاجية والمردودية الاقتصادية إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم تحكم في التكنولوجيا المستوردة ونظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة، حيث تم توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة والصناعات الثقيلة، وتوجيه استثمارات جديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة حيث تم فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة سنة 1987(ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم "أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 18/17 افريل2006، ص 138.).

بالرغم من هذه الإجراءات القانونية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إلا أنها كانت غير كافية للأسباب التالية:(برني ميلود، مرجع سابق، ص14.)

-سيطرة القطاع العام على معظم الميادين الاقتصادية، ولمدة طويلة من الزمن وبالتالي لم تترك الفرصة للقطاع الخاص إلا في بعض المجالات كالتجارة.

-احتكار الدولة للتجارة الخارجية جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة تحت سيطرة المؤسسات العمومية من اجل الحصول على المدخلات المستوردة.

-الأسعار كانت تحدد من طرف الجهاز الإداري، أي لم تكن تحدد على أساس اقتصادي، مما لم يساعد على تشجيع الاستثمارات الخاصة.

2- المرحلة الثالثة (1990 إلى يومنا هذا): قامت الجزائر بعد 1990سنة بمجموعة من الإصلاحات على المؤسسات الاقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية والمالية واستقلالية المؤسسات العمومية، خوصصة المؤسسات العاجزة أو المفلسة، وقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز الذي يعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تم إصدار القوانين التالية:(ضحاك نجية، مرجع سابق،ص138.)

❖ صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتضمن مبدأ حرية الاستثمار وتشجيع كل أشكال الشراكة.

❖ صدور المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 19 فيفري 1991 والخاص بتحرير التجارة الخارجية .

❖ صدور المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 05اكتوبر 1993 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار وخلق مكتب وحيد على المستوى الوطني والذي عرف بوكالة الترقية ودعم الاستثمارات سنة 1994.

❖ اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994، إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاطها.

❖ صدور قانون الخوصصة سنة 1995 وبداية تحرير التجارة الخارجية.

❖ صدور الأمر رقم 03/01 سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون رقم 18/01 والمؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن ثلاث أبواب وستة فصول وهدفه كان:

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.
- رفع من مستوى نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الإبداع والابتكار.
- تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات.
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تثمين سياسة الترقية والتطوير لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(عديسة شهرة، **آثار الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007، ص125.)

❖ أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتجديد التجهيزات والتوسع في

المشاريع حيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي قدر بـ:(ضحاك نجية، مرجع سابق، ص139.)

- 860 مليون دينار جزائري من قانون المالية المتمم لسنة 2001.
- 150 مليون دينار جزائري من قانون المالية سنة 2002.

❖ إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 27 فيفري 2003 من اجل المساعدة على توفير المعلومات الضرورية حول نشاطات هذه المؤسسات والمناطق المنتشرة فيها.(بوهيدل سليم، **آثار برامج التمويل الآوروبية على اعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2005/2004، ص86.)

❖ في أفريل 2003، تم فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل .

❖ في سنة 2004 تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو.

❖ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005.

❖ تخصيص 4 مليار دج للفترة(2005–2009) بهدف التكفل بإنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعات التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة وانجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.(ميلود تومي، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف،الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006، ص997)

❖ القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17–02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 و الذي يحمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات.

المحور الثاني: دلالات واحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعتبر سنة 2001 كأساس لملاحظة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك لصدور القانون التوجيهي وقانون الاستثمار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمدنا في دراستنا على معطيات الفترة من 2001 إلى 2018.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السداسي الأول من سنة 2018 : 093 1 170 مؤسسة، حيث عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا في تعداده .

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

و نلاحظ من خلال الجدول رقم (02)تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة(2001-2018)، حيث شهد تطورا مستمر من سنة الى اخرى ، ففي سنة 2001 كان عددها 245348 مؤسسة وحسب اخر الاحصائيات في سبتمبر 2018 بلغ عددها 170 093 1 مؤسسة.

حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نسبة ضئيلة من المحيط العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد عرفت هذه المؤسسات تراجع خلال السنوات حيث استقر عددها خلال الفترة (2001-2004) من 778 مؤسسة ليرتفع خلال 2005 إلى 874 وبعد سنة 2005 بدأ يتراجع وبنسب مختلفة وباستمرار ويعود هذا إلى التغير في البنية الهيكلية للقطاع العام وإعادة تنظيمه حيث يتم في معظم الحالات حل هذه المؤسسات أو تحويلها أو دمجها، بالإضافة الى تطبيق سياسة خوصصة المؤسسات العمومية،خاصة بداية 2001 وعدم إنشاء مؤسسات عمومية جديدة، حيث وصل عددها سنة 2018 الى 262 من مجموع 093 1 170 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2018.

أما القطاع الخاص فقد عرف زيادة متتالية خلال نفس الفترة وهذا راجع لإنجاز بعض المشاريع الاستثمارية وبالتالي خلق مؤسسات جديدة مع تطبيق سياسة الخوصصة وتصفية بعض مؤسسات القطاع العام.

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات التقليدية و الحرف	المجموع	نسبة التطور
2001	179893	778	64677	245348	
2002	189552	778	71523	261853	6,73%
2003	207949	778	79850	288577	10,21%
2004	225449	778	86732	312959	8,45%
2005	245842	874	96072	342788	9,53%
2006	269806	739	106222	376767	9,91%
2007	293946	666	116347	410959	9,08%
2008	392013	626	126887	519526	26,42%
2009	408155	598	162085	570838	9,88%
2010	479892	557	135623	616072	7,92%
2011	511856	599	146881	659336	7,02%
2012	550511	561	160764	711836	7,96%
2013	578586	547	168801	747934	5,07%
2014	633891	544	186303	820738	9,73%
2015	690113	532	206 166	896 811	9,27%
2016	780 339	438	233298	1 014 075	13,08%
2017	816 326	264	243 699	1 060 289	4,56%
2018	851 414	262	241 494	1 093 170	3,10%

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 2007 2006،2005،2004.

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME des années :2008,2009,2010,2011,2012,2013. 2014,2015,2016,2017,2018.

2- **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط:** يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 05 قطاعات رئيسية والموضحة من خلال الجدول رقم (03) حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورا متتاليا بالنسبة لقطاعات النشاط خلال الفترة الممتدة (2006-2018) غير انه وبالرغم من هذه الزيادة في عدد

المؤسسات إلا إن بعض القطاعات كقطاع المياه والطاقة يواجه غياب شبه تام للمؤسسات وذلك نتيجة احتكار الدولة لهذا القطاع كما نلاحظ وبصفة عامة إن هناك توزيع غير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف القطاعات حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأول كونه القطاع المهيمن على نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرثم يليه قطاع البناء والاشغال العمومية وذلك نتيجة السياسات التي اعتمدتها الدولة في مجال بناء المساكن لتدارك التأخر في انجاز المشاريع الخاصة بهذا القطاع ثم قطاع الصناعة ويليه قطاع الزراعة وأخيرا قطاع المناجم، وعليه فان التأخر في هذه القطاعات يشكل صعوبة أمام نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأدية المهام الموكلة إليه، ولهذا فلابد من التنسيق بين هذه القطاعات بهدف دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

اما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فنلاحظ من خلال فترة الدراسة الموضحة في الجدول رقم(03) انخفاض في المجموع العام لهذه المؤسسات ذلك لخوصصتها حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة كونه يعتبر القطاع المهيمن على نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الزراعة وقطاع البناء والاشغال العمومية ثم قطاع المناجم.

الجدول رقم (03): تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2006-2018)

	الزراعة		المناجم		البناء و الاشغال العمومية		الصناعة		الخدمات		المجموع	
	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة
2006	3186	113	1450	16	90702	85	50686	236	123782	289	269806	739
2007	3401	112	1565	13	100250	71	53579	227	135151	288	293946	711
2008	3599	114	1660	14	111978	62	56568	199	147582	248	321387	637
2009	3642	113	1775	12	122238	60	58803	194	159444	219	345902	598
2010	3 806	114	1870	12	129 762	43	61 228	179	172 653	209	369319	557

572	391761	167	186 157	169	63 890	41	135 752	12	1956	183	4006	**2011**
557	420117	151	204049	171	67517	40	142222	11	2052	184	4277	**2012**
547	441964	150	217444	160	70840	42	147005	11	2217	184	4458	**2013**
544	482130	151	242532	152	76000	50	156311	10	2402	181	4885	**2014**
532	520875	143	266544	152	81348	47	165108	9	2557	181	5318	**2015**
438	577 386	101	298 692	193	99 275	22	169 124	4	3 201	178	7 094	**2016**
264	1060025	70	780259	84	92804	23	177727	3	2843	84	6392	**2017**
262	1 092 908	65	579695	75	97728	24	182477	2	2936	96	6877	**2018**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :،2007
.2004،2005،2006

Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement,**Bulletin d'information statistique de la PME des années :2008,2009,2010,2011,2012,2013 ,2014,2015,2016,2017,201**

3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات (التوزيع الجغرافي).

إن معرفة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد الدولة على رسم سياستها واستراتيجيتها الخاصة بهذا القطاع حسب احتياجات الولايات التي تنتشر فيها هذه المؤسسات.

و يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات لسنة 2018من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01) التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات لسنة 2018

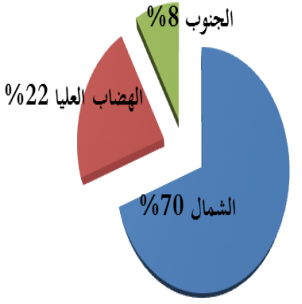

Source : Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME des année2018 page11.**

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور سنوي يختلف حسب الجهات، فمن خلال التوزيع الموضح في الشكل نلاحظ عدم وجود توازن في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الجهات، مما قد يمثل خطرا كبيرا على تحقيق التنمية الجهوية، باعتبار التوازن الجهوي احد أهم مؤشرات التنمية إذ يعبر على تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية (عواطف محسن وأمال مهاوة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18/ أفريل 2012،ص10)، حيث نلاحظ إن التمركز الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقع في الشمال بنسبة 70% خلال السداسي الأول لسنة 2018، ثم يليه جهة الهضاب العليا بنسبة 22.% ثم الجنوب بنسبة 8%.

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة والتي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، حيث كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية، إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسات الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض معدل البطالة حيث وصل في سبتمبر 2018 إلى 11.2% .

اولا: الأطر القانونية و التنظيمية لسياسة التشغيل في الجزائر

إن تعدد أبعاد وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر والتي يقصد بها تحقيق فرص العمل للقوى العاملة المتاحة و تنمية العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق ، اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانياً، إلى جانب مجموعة من الآليات والبرامج والمخططات العملية لتطبيقها وتنفيذها، فبالنسبة للإطار القانوني والتنظيمي يصعب حصر مجموع النصوص القانونية والتنظيمية التي تم وضعها وإصدارها بهدف وضع السياسات التي تضعها السلطات السياسية في مجال

التشغيل ومحاربة البطالة، إلا أنه يمكن أن نذكر منها:(سهام عجاس، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة دراسة لبرامج واليات سياسة التشغيل**، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية،جامعة البليدة 02، العدد الخامس،فيفري،2017 ،ص247).

القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل الذي نص في مادته الثالثة على أن:" تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل"، لاسيما في مجال:المحافظة على التشغيل وترقيته؛ الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتشغيل؛

- المقاييس القانونية والتقنية لتأطير التشغيل ومراقبته، أدوات تحليل وتقييم سياسة التشغيل، أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره .

- القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل والتي تتمثل اهدافه في وضع التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين، وتحديد طبيعة ومختلف أشكال المساعدة.

- المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها ، التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل ورصد تفاعلات سوق العمل، ونذكر منها:تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك؛تطوير الأدوات والآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل وتقييمها؛تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل، والمشاركة مع المؤسسات والهيئات المعنية في تطبيق عمليات التحويل المهني، أو التكوين التكميلي الخاص بتكييف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة، المشاركة في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة والجماعات المحلية، وكل مؤسسة معنية وإعلامها بتسيير البرامج المذكورة وإنجازها، البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج ، تطوير مناهج تسيير سوق العمل، وأدوات التدخل في عرض وطلب العمل وتقييمها، متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع والتنظيم المتعلق بتشغيل الأجانب، وتنظيم البطاقة الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها.

- المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي يهدف الى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، إلى جانب تشجيع كافة أشكال النشاط

والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج التكوين، والتشغيل والتوظيف.

- إلى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الأخرى الناشطة في مجال التشغيل إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالصندوق الوطني للتامين على البطالة، وهيئات التنصيب الخاصة بالصغيرة والمتوسطة.

- اعتماد مجموعة من البرامج أو الأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق العمل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت واحد من البرامج التالية:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
- جهاز الصندوق الوطني للتامين عن البطالةCNAC
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
- برنامج عقود ما قبل التشغيلCPE
- برنامج الشبكة الاجتماعية
- جهاز الإدماج المهني.DAIS

ثانيا: مناصب العمل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نستنتج إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص العمل، كما يمكن اعتبارها مركز للتدريب لأنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة.(قدي عبد المجيد وكساب أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 افريل2012، ص08).

فمن خلال الجدول رقم (04) الموالي نلاحظ تطور زيادة نسبة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، خلال الفترة (2003-2018) ففي سنة 2004

عرفت تطور بنسبة 7.7% لترتفع في سنة 2005 إلى 50% ذلك نتيجة الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية ببرمجة المخطط الخماسي الأول للتنمية(2005-2009) والذي اعتبر دعم لسوق العمل حيث تم استحداث أكثر من 5 ملاين منصب شغل جديد، وعرفت تطورات بنسب مختلفة حيث وصلت سنة 2018 الى 3.55%.

و في نفس الوقت سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة انخفاضات متتالية لنسب التشغيل في حين عرفت الصناعات التقليدية تطور في نسب التشغيل حيث تم دمجها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 2010 ذلك بعد دمج وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت اسم وزارة واحدة وهي : وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الاستثمار والتي اصبحت الان تسمى وزارة الصناعة والمناجم، ومن خلال الجدول نجد إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تسجل اكبر نسبة ثم تأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة .

الجدول رقم (04): تطور مناصب العمل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2018)

	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	نسبة الزيادة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	نسبة الزيادة	الصناعات التقليدية	نسبة الزيادة	المجموع	نسبة الزيادة الكلية
2003	74764		550386		79850		705000	
2004	71826	-4%	592758	7,70%	173920	117,81%	838504	18,94%
2005	76283	6%	888829	49,95%	192744	10,82%	1157856	38,09%
2006	61661	-19%	977942	10,03%	213044	10,53%	1252647	8,19%
2007	57146	-7%	1064983	8,90%	233270	9,49%	1355399	8,20%
2008	52786	-8%	1233073	15,78%	254350	9,04%	1540209	13,64%
2009	51635	-2%	1494949	21,24%	341885	34,42%	1888469	22,61%
2010	48656	-6%	1577030	5,49%			1625686	-13,92%
2011	48086	-1%	1676111	6,28%			1724197	6,06%
2012	47375	-1%	1800742	7,44%			1848117	7,19%
***2013**	46132	-3%	1869363	3,81%			1915495	3,65%

8,71%	2082304			8,87%	2 035 219	2%	47085	**2014**
7,49%	2238233			7,71%	2 192 068	-2%	46 165	**2015**
11,16%	2487914			11,87%	2 452 216	-23%	35 698,00	**2016**
4,58%	2601958			5,14%	2 578 279	-34%	23 679,00	**2017**
3,39%	2690246			3,49%	2 668 173	-7%	22 073	**2018**

المصدر :**نشرية المعلومات الاحصائية**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :2007،2006،2005،2004.

Ministère de développement industriel et de la promotion de l'investissement, **bulletin d'information statistique de la PME de années :2008,2009,2010,2011,2012,2013.2014,2015,2016,2017,2018.** * : Données de 1er semestre 2018.

ولتحليل أكثر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في التشغيل سنقارن ذلك بمستوى التشغيل الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2003-2018) وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2003-2018)

	2003	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
التشغيل الاجمالي	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000	9599000	1017000	1078800	10 239	1059400	1211700 0	1227700	1246600
مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل الاجمالي	705000	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1888469	1625686	1724197	1848117	1915495	2082304	2238233	2487914	2601958	2690246
نسبة المساهمة	**9,35%**	**8,52%**	**12,00%**	**11,72%**	**13,06%**	**14,06%**	**16,33%**	**16,70%**	**17,96%**	**18,17%**	**17,76%**	**20,34%**	**21,13%**	**20,53%**	**21,19%**	**21,58%**

المصدر : من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم(04)و الموقع الالكتروني:
http://www.ons.dz/-Emploi-et-Chomage,2002- 2018 .consulte le11 /08/2018 a 02 :50.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباختلاف طبيعتها القانونية ساهمت خلال الفترة (2003-2018) في التشغيل ففي 2003 كانت مساهمتها بـ 9.35%لتصل في السداسي الأولى من سنة 2018 إلى 21.58%وعليه فان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في حل العديد من المشاكل الاجتماعية.

المحور الرابع: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات كثيرة مما يعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا: الصعوبات التمويلية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بجملة من التعقيدات على مستوى المؤسسة في حد ذاتها والنظام المالي الجزائري.

1. صعوبات التمويل المتعلقة بالمؤسسة: وتتمثل فيما يلي:(رابح خوني، **نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009، ص197.)

- ضعف القدرات الذاتية على التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم كفاءة الإدارة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عبارة عن شركات تضامن أو ذات مسؤولية محدودة، وهي ذات طابع عائلي يخلط أصحابها بين المؤسسة والأموال الخاصة بهم، مما يؤدي إلى تسيير غير كفؤ للنقدية وإفراط في سحب الأرباح النقدية من المشروع مما ينتج عنها مشاكل مالية.
- عدم الاهتمام بالنظم المحاسبية في المؤسسة بشكل كبير.

2. صعوبات التمويل المتعلقة بالنظام المالي الجزائري: وتتمثل فيما يلي:(قدي عبد المجيد وكساب أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مرجع سابق، ص13.)

- غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل.

- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عمليات الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس.
- مركزية منح القروض، إذ نلاحظ تمركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة.
- المعاملة المتماثلة فيما يخص معدلات الفائدة مع الشركات الكبيرة رغم اختلاف قدراتها المالية.
- حداثة وضيق نطاق آليات التمويل الجديدة كراس المال المخاطر والتمويل التأجيري في الجزائر مما يقلل من دورها في تمويل مؤسسات القطاع.

ثانيا: الصعوبات التسويقية والفنية

من بين الصعوبات التسويقية والفنية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر ما يلي:

1. عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة خاصة الصينية منها.

2. تحدي التنافسية نتيجة للتحرر المتزايد التجارة الخارجية على المستوى العالمي والوطني.

3. غياب الفضاءات الوسيطية المساعدة على التعريف بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كالمعارض الوطنية والدولية.

4. نقص العمالة المدرية: تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين العاملين في المؤسسات الخاصة، في نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين، مما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مما ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات إضافة إلى نقص الكفاءة التسويقية نتيجة نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين.

5. صعوبة الحصول على التكنولوجيا: وذلك لسببين عدم قدرتها على تطوير تكنولوجياتها الخاصة وذلك لقلة مواردها المالية، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، كما أن الانفصال الشبه التام بين الجامعة الجزائرية ومراكز البحث من جهة وبين المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة يجعل الحصول على التكنولوجيا أمر صعبا ذلك لاعتبارات كثيرة وأهمها التكلفة (براءات الاختراع).

6. نقص المعلومة: أي نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج ونقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات حول القوانين والقرارات الحكومية.

ثالثا: الصعوبات التشريعية والإدارية

تتمثل الصعوبات التشريعية والادارية المعيقة لمسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوانب عديدة ومختلفة نذكر منها:

- **مشكلة الضرائب:** حيث تعاني من ارتفاع معدلات الضريبة واقتطاع الرسوم المطبقة عليها وكذا النظام الجبائي المطبق على عملية إعادة استثمار الفوائد الذي يؤدي إلى ارتفاع أعباء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى الحد من الإنتاج أو التهرب الضريبي أو الانتقال إلى النشاط الموازي.

- **مشكلة العقار:** رغم وجود نصوص قانونية ومنشورات تنظيمية تنظم هذا المجال، إلا أن الوضعية القانونية للأراضي الممنوحة جد معقدة خاصة في كيفية تسوية الوضعية من طرف الهيئة التي قامت بترقية العقار أمام المتعاملين الاقتصاديين.

خاتمة:

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية متميزة في الهيكل الاقتصادي نظرا لدورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص عمل **من خلال ما تم عرضه يمكن استخلاص ما يلي:**

-لقد تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال ثلاث مراحل أساسية:

- (1962-1982): كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية.
- (1982-1990): كان ينظر إليها كتوجه جديد وأسلوب بديل للصناعات التي كانت قائمة.
- (1990 إلى يومنا هذا): أصبح ينظر إليها كأداة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث عرفت تطورا بالغ الأهمية منذ سنة 2001 وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى، حيث جميع الإحصائيات

تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 حيث بلغ سنة 2013 بـ:747934 مؤسسة مقارنة بسنة 2001 أين كان عددها 245348 مؤسسة حيث وصل عددها سنة2018حوالي **1 093 170** تم توزيعها بشكل غير متساوي سواء قطاعيا أو جغرافيا وعرفت مساندة كبيرة من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات المرافقة لدعمها.

- من خلال الأرقام والإحصائيات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية ذلك لقدرتها على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل نظرا لقدرتها على توسيع وتنويع النسيج الصناعي وقدرتها على الابتكار والتخصص في مجالات متعددة حيث تمكنت سنة 2018 من توفير حوالي 2690246 منصب شغل مما ترتب عليه تقليص البطالة ،حيث كانت مساهمتها سنة 2018 بنسبة 21.58 % من التشغيل الجمالي في الجزائر.

- بالرغم من هذه الإحصائيات التي تبين مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني إلا أنها ما زالت تعاني من عدة مشاكل تعيق نموها وتطورها المستمر،**و من بين اهم التوصيات والاقتراحات التي نقدمها نذكر مايلي:**

- على الدولة تنفيذ كافة الإجراءات التي حددها القانون التوجيهي رقم 17-02 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمراريتها.

- تنفيذ برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنميتها للرفع من كفاءتها خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي.

- توفير مناخ ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح لها بمواكبة التطورات الراهنة، والحث على العمل وفق المعايير الدولية في الانتاج والتسويق والتوزيع والتمويل ....

- التنسيق بين الجهود الوطنية والاوروبية الرامية الى تحسين أداء وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتشجيع المؤسسات على الانخراط في برامج التأهيل من خلال اعداد حملة تحسيسية واسعة ودورات تكوينية مع اعادة النظر في الشروط الموضوعة والتخفيف من الاجراءات المفروضة والاعتماد على مهارات خبراء ومستشارين ذو كفاءة عالية.

قائمة المراجع:

-مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

-آيت عيسي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،العدد06،2009.

-غبولي احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **تخصص تحليل واستشراف اقتصادي**، جامعة منتوري، قسنطينة،2011/2010.

-برني ميلود، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكويت SGB بسكرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

-غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.

-ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم "أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 18/17 افريل2006.

-غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

-ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم "أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 18/17 افريل2006.

-عديسة شهرة، **آثار الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007.

-بوهيدل سليم، **آثار برامج التمويل الآوروبية على اعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2005/2004.

-ميلود تومي، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف،الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006.

-عواطف محسن وأمال مهاوة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18/ أفريل 2012.

-قدي عبد المجيد وكساب أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 افريل2012.

-رابح خوني، **نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009.

-المواد 7.6.5.4 من القانون التوجيهي رقم 01-18 ،الجريدة الرسمية ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77،الصادرة في :15 ديسمبر 2001.

-المواد 10.9.8.5 من القانون التوجيهي رقم 17-02 ،الجريدة الرسمية ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02،الصادرة في :11 جانفي 2017.

-نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 2007 .2004،2005،2006

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME des années :2008,2009,2010,2011,2012,2013. 2014,2015,2016,2017,2018

-:http://www.ons.dz/-Emploi-et-Chomage,2002- 2018